إنشاء مطعم في حديقة عامة بكفرسوسة

مديرة دوائر الخدمات: نقص الكادر والمحروقات ينعكس سلباً على ملاحقة المخالفات

رئيس «شرطة المحافظة»: ضبوط الإشغالات تجاوزت الـ١١ ألفاً ومصادرة ١٢ طناً من الخضر والفواكه والألبسة سلمت لدار الكرامة

استعداداً للشتاء تعزيل المطريات بنسبة تتجاوز ٩٠ بالمئة

فادي بك الشريف

بعد حادثة انهيار شرفات في حي المالكي وإحالة المخالفين إلى القضاء، علت أصوات أعضاء مجلس محافظة دمشق بضرورة التشدد في قمع مخالفات البناء متى وأينما وجدت.

وحذر عضو مجلس المحافظة المحامي عمر خضرة، من انتشار مخالفات جسيمة في عدد من الأحياء وخاصة «الراقية»، ومنها تشييد مخالفة بناء على ٤ أسطح في حي المالكي، ومخالفة ضمن طابقين في حي ساروجا، وتجاوزات على ملكيات مشتركة، ناهيك عن الرواج الكثيف لعدد من المخالفات في حيي الميدان والزاهرة.

وأكد خضرة انتشار رخص الترميم لإنجاز مخالفات تؤثر في البنية الإنشائية للبناء، ومن ضمن المخالفات إنشاء مطعم في حديقة عامة في تنظيم كفرسوسة، مطالباً بإعادة النظر بأذونات الترميم الممنوحة.

وأكد خضرة على تساؤلات الأعضاء بين نائب رئيس المكتب التنفيذي علي المبيض أنه تم تشكيل لجنة ضمت أعضاء من نقابة المهندسين وكلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق ومهندسين من المحافظة لبيان أسباب انهيار شرفات أحد الأبنية في المالكي أثناء أعمال الترميم، كما تم تشكيل لجنة أخرى خماسية لتحديد الأسباب بدقة، مشيراً إلى أنه تمت إحالة جميع المخالفين إلى القضاء المختص وذلك استناداً إلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ الخاص بمخالفات البناء بعد أن تم تنظيم محضر ضبط أصولي بالواقعة.

وفي السياق ذكر مدير دوائر الخدمات في المحافظة ريما جورية: لدينا بالمديرية ورشة هدم مركزية تقوم بإزالة المخالفات مع ورشات الهدم الموجودة ضمن كل دائرة، لكن النقص بالكادر الفني والإداري لدى المديرية وكل الدوائر التابعة لها ينعكس سلباً على ملاحقة جميع المخالفات.

وأضافت: يتم حالياً تدقيق أذونات الترميم للطابق الأرضي والقبو والسطح من مديرية دوائر الخدمات وإعطاء الموافقة اللازمة بعد تدقيق استمارة مواد البناء التي ستمنح لطالب الإذن، مؤكدة أنه في حال وجود مواد بناء لا تلزم لأمور الترميم يتم إيقاف الإذن ومتابعة العقار من الدوائر المعنية.

واقترحت جورية رفد مديرية دوائر الخدمات بكادر فني وإداري ومراقبين وعمال وتأمين الآليات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ليتم استكمال العمل على أكمل وجه، إضافة لتأمين المحروقات اللازمة للآليات، لكون عمل دوائر الخدمات ميدانياً.

هذا وركزت المداخلات على مخالفات الإشغالات والتعدي على الأملاك العامة، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيل المطريات، وإنجاز أعمال الزفت وترميم الحفر قبل فصل الشتاء وصيانة الطرقات وإصلاح حفر اللبون في دمشق القديمة، والإسراع بالسكن البديل.

وأكد معاون مدير دوائر الخدمات لامع السعيد أنه تم إنجاز أعمال التعزيل للمرة الأولى لهذا العام بنسبة تتجاوز ٩٠ بالمئة، مؤكداً أنه يتم تجريب وتسليك المصارف المطرية بمؤازرة صاروخ صرف صحي من مديرية الصيانة، على أن يتم تجريب المحاور الرئيسية وبمؤازرة صواريخ وشفاطات من الشركة العامة للصرف الصحي، مضيفاً: نأمل أن ننشد وضعاً مختلفاً بالنسبة لموسم الشتاء القادم.

وأضاف: المشكلة الرئيسية في مدينة دمشق هي أن شبكة الصرف المطري تصب في شبكة الصرف الصحي التي هي مشبعة ولم يتم توسيعها منذ أكثر من ثماني سنوات.

من جانبه أكد رئيس قسم شرطة المحافظة العميد عبد الرزاق عبود القيام بتسيير دوريات ليلية ونهارية لإزالة الإشغالات، بالتنسيق مع المؤسسة العامة للإسكان لتسليم المقاسم البالغ عددها ٤٨ مقسماً بدءاً من تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٠ وحتى ٢٠٢١/٨/١٠، منوهاً بتسليم ٤٨ مقسماً وفقاً للبرنامج الزمني المعتمد كما تم تسليم الأضابير التنفيذية لـ٤٨ مقسماً من مديرية الدراسات الفنية في المحافظة للمؤسسة العامة للإسكان، منوهاً إلى وجود لجنة توجيهية تقوم بمتابعة وتذليل جميع العراقيل والصعوبات التي تعترض المشروع.

وأضاف: بناء عليه قامت المؤسسة العامة للإسكان بفتح باب التخصيص للسكن البديل بعدد ٥٢٢ وحدة سكنية وقد تم التخصيص على المقاسم الخمسة المحددة.

مدير التخطيط والتنظيم العمراني حسن طرابلسي بين أن محافظة دمشق وبناء على كتاب وزارة الثقافة أوقفت رخص البناء منذ عام ٢٠٢٢ للمناطق الواقعة ضمن الشريحة المقترحة من الوزارة إلى حين الانتهاء من إنجاز أعمال التصوير الجوي لهذه المناطق.

وبالنسبة للمخطط التنظيمي لمنطقة جوبر أوضح طرابلسي أن المخطط حالياً لدى اللجنة الإقليمية وتجري دراسة الاعتراضات المقدمة من محافظة ريف دمشق على جزء من المخطط، حيث تم تشكيل لجان مشتركة من المحافظتين لحل مشكلة التداخل الإداري وهو في مراحله الأخيرة.

وفيما يخص صيانة حجر اللبون في مناطق عدة بالمدينة أشار مدير الدراسات الفنية المهندس معمر الدكاك إلى أن هناك عقداً مبرماً مع الشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ سوق الجمعة خلال الأسابيع القادمة كما تم إعلام دوائر الخدمات ولاسيما في دمشق القديمة لتنفيذ الترميم للساحات الصغيرة التي لا تحتاج إلى عقود.

ولفت إلى أن المحافظة ستباشر خلال الفترة القادمة بأعمال التزفيت لعدد من الشوارع ضمن خطة الخدمات المزمع تنفيذها لهذا العام وذلك من خلال عدة عقود مبرمة مع شركات القطاعين العام والخاص.

قبان سوق الهال السويداء مازال في أدراج المحافظة

رئيس مجلس مدينة لـ«الوطن»: التأخير في الإعلان زاد التكاليف

السويداء- عبير صيموعة

وضع افتقاد سوق الهال في السويداء لوجود قبان المزارعين الراغبين صعوبات، إلا الذهاب لتقبين إثباتهم لدى مؤسسة عمران أو مديرية المطاحن أو الذهاب بإثباتهم إلى سوق هال مدينة دمشق، كل ذلك يرتب عليهم أعباء مالية، ناهيك عن أجور النقل فضلا عن الكمسيون الذي يتقاضه سوق الهال على أحمال السيارات ما دفع المزارعون والتجار بالسوق إلى المطالبة بضرورة استثمار القبان لدى سوق هال مدينة السويداء لتجنيبهم الذهاب إلى دمشق أو أي جهة أخرى على ساحة المحافظة.

رئيس مجلس مدينة السويداء شحادة حاتم أوضح لـ«الوطن» أن المجلس أنهى الدراسة الميكانيكية والكهربائية لقبان سوق الهال في مدينة السويداء والتي لم تكن سابقاً وتم إيداعها لدى المكتب المختص في المحافظة منذ عدة سنوات إلا أن التأخير بتشكيل اللجنة الفنية التي يقع على عاتقها دراسة الاضبارة والإعلان عن تنفيذها حال دون وضعه موضع التنفيذ رغم رصد مبلغ يتجاوز ٣٠٠ مليون لليرة، موضحاً أن التأخير أدى إلى عدم القدرة حالياً على التنفيذ لعدم كفاية المبلغ المعتمد في حال تم إقراره بسبب ارتفاع التكلفة إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليون ليرة.

وأوضح أن التأخير بأعمال الإعلان والتنفيذ لم ينحصر بقضية القبان فذلك تسبب بالتأخير بالإعلان عن مناقصة شراء حاويات القمامة منذ بداية العام الحالي ضمن الاعتماد المخصص لها والبالغ ١٠٠ مليون كذلك إلى رفع أسعارها من ٦ ملايين للحاوية الواحدة إلى ١٨ مليوناً رغم حاجة المجلس الشديدة لتلك الحاويات.

ولفت حاتم إلى محاولة المجلس الحصول على عدد من حاويات النظافة الحديدية ضمن مديرية الخدمات الفنية والتي تم تخصيصها سابقاً للوحدات الإدارية في القرى والبلدات والتي لم يتم تزويدها بها جراء عدم وجود سيارات نظافة خاصة بتلك الحاويات إلا أن الروتين في القرارات أدى إلى بقاء الحاويات بعد أن أصابها الصدأ ضمن المديرية وعدم تزويد المجلس بها.

وأشار رئيس المجلس إلى وصول كميات معقولة من المبيدات الحشرية لمصلحة المجلس والطعوم لمكافحة الجرذان ضمن شوارع ومستودعات سوق الهال بعد ورود شكاوى من تجار السوق حول ذلك، كما تم إصلاح جهاز الرش الضبابي الدخاني الذي بقي دون الاستخدام منذ سنوات وسيتم مباشرة القيام بعمليات الرش الدخاني بعد أن جرى تركيب القواعد الحاملة للجهاز على سيارات المجلس كما تم تخصيص كميات من البنزين لعمل حراقات الجهاز بعد موافقة محافظ السويداء والتوجيه لفرع المحروقات بصرف الكميات في حال البدء بعمليات الرش.

لافتاً إلى مواصلة المجلس لعمليات الرش المائي بشكل يومي والذي يستهدف في المقام الأول حاويات القمامة والمناطق التي تعرضت ضمنها خطوط الصرف الصحي إلى تكسرات وأدت إلى انتشار الحشرات ومنطقة الوادي والعبارات والمناطق التي يتم الإبلاغ عنها بشكاوى من المواطنين إضافة إلى مركز المدينة والحدائق العامة إلا أن تعطل بئر فوج الإطفاء لأكثر من شهر والذي يعتبر المصدر المائي لأعمال المجلس الخدمية أدى إلى انخفاض كميات المياه المؤمنة للمجلس وانعكس سلبا على عملية الرش التي حرص المجلس على استمراريتها ولو كان كل ٤٨ ساعة ومع إعادة إصلاح البئر عادت عمليات الرش المائي يوميا بشكل نظامي.

الوحدات الإدارة المحلية.. معوقات عملها ومشكلاتها على طاولة الحوار في حماة

محافظ حماة: دور مجالس المحافظة يُنتزع انتزاعاً ولا يُعطى

مشاركون باللقاء الحواري: ضعف الأداء وقلة الموارد والمركزية أبرز التحديات

حماة- محمد أحمد خبازي

تركزت المداخلات التي طرحت في اللقاء الحواري الذي عقد أمس حول عمل المجالس المحلية تحت عنوان «التشاركية والمسؤولية المجتمعية في تمكين وتطوير عمل المجالس المحلية»، حول المشكلات المزمنة للوحدات الإدارية، والحلول المقترحة بهدف تحسين المجتمعات المحلية على كل الصعد وفي كل المجالات.

وأكد محافظ حماة محمود زنبوعة، أن دور مجلس المحافظة ينتزع انتزاعاً ولا يُعطى، ولفت إلى أن ثمة أعضاء يتواصلون معه يومياً لحل مشكلات وهموم الناس.

وبيّن أن مجالس الوحدات الإدارية ليست لديها إمكانات مادية لممارسة دورها في التنمية الوطنية، ومعظمها يتكل على الموازنة المستقلة بالمحافظة، وبعضها لا يستثمر أملاكه لتأمين موارد ذاتية.

وذكر على سبيل المثال أن مجلس مدينة مصياف يمتلك ٧٠ محلاً إيجارها الشهري نحو ١٠ آلاف ليرة فقط، ومحطة محروقات وأجرتها نحو ١٠٠ ليرة باليوم!

وشدد المحافظ على ضرورة أن تستثمر الوحدات الإدارية عقاراتها وأملاكها بالشكل الأمثل، وإعادة النظر بالإيجارات التي أصبحت اليوم «قروشاً».

وذكر زنبوعة أن المحافظة فعّلت العمل الشعبي والتشاركية مع المجتمع نظراً لأهمية ذلك بتحقيق التنمية المحلية، وقدمت نحو ١,٨ مليار ليرة للمجتمع المحلي من الموازنة المستقلة، الذي جمع نحو ٥٠ بالمئة من تكلفة المشاريع التي قرر تنفيذها، وتكفّلت المحافظة برفده بالـ٥٠ بالمئة الأخرى، وخصوصاً لمشاريع مياه الشرب وتأمين خطوط كهرباء معفاة من التقنين لها أو طاقة بديلة.

وأشار المحافظ إلى أن هدف الإدارة المحلية هو إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ، ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشروعات بكفاءة وفاعلية وتعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي، وصولاً إلى جعل المجتمع المحلي مسؤولاً عن الحفاظ على موارده وتنمية هذه الموارد لتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتقديم أفضل الخدمات وتطوير فرص اقتصادية وتنموية ضمن الوحدة الإدارية، الأمر الذي يعطي المجالس المحلية المزيد من الاستقلالية وتطبيق اللامركزية في إدارة شؤون المجتمع.

وتناول الحضور من أعضاء مجلس محافظة حماة، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي ورؤساء نقابات مهنية ومنظمات شعبية ومجالس مدن وبلدات وبلديات، ومسؤولون سابقون في الدولة، أبرز تلك المعوقات والتحديات بمنتهى الشفافية والجرأة بالطرح، واختصروها بضعف الأداء بشكل عام، وعدم قدرة المجالس المحلية على تلبية متطلبات المرحلة وخدمة المواطنين، وفق قانون الإدارة المحلية ١٠٧ للعام ٢٠١١، لعدم اطلاع بعضهم عليه، ولعدم استيعاب بعضهم الآخر مواده، ولعدم امتلاك عدد منهم رؤى وتوجهات، رغم تنفيذ ٣ ورشات عمل بهذا المجال في حماة!

وبيّن عدد من الحضور أن المجالس المحلية والوحدات الإدارية تعاني عدم تمكينها من الصلاحيات كمجلس المحافظة مثلاً غير المستقل مالياً وإدارياً، وقلة الملاكات العددية وعدم تغيرها أو رفدها بموظفين وعمال منذ سنوات طويلة وخصوصاً في مجال عمال النظافة العامة، وحاجتها الماسة للآليات، ولتعديل العديد من مواد قانون الإدارة المحلية.

وذكر رئيس نقابة عمال البلديات خليل خليل أن المحافظة تضم ١٧٧ وحدة إدارية، وجميعها ملاكها العددي لم يتغير منذ إحداثها، وهي بحاجة للكثير كي تصبح قادرة على خدمة المواطنين.

كما ذكر عدد من المشاركين باللقاء أن العديد من الوحدات الإدارية غير قادرة على استثمار أملاكها وتطوير مواردها الذاتية، وتفعيل العمل الشعبي، وعدم تطبيقها اللامركزية، وأن معظم البلديات تتكل على الموازنة المستقلة، وعدم قدرتها أو رغبتها بتسهيل تراخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

على حين ذكر الآب إسكندر بديع الترك أن قانون الإدارة المحلية ١٠٧ جيد ولكنه وضع لمرحلة طبيعية فيما البلد يعاني ويلات الحرب وظروفه كلها غير طبيعية.

وأكد عضو مجلس المحافظة أسامة أصفر أن المجلس يعاني تحجيم دوره لعدم توافر الإمكانات.

وقال رئيس مجلس المحافظة إبراهيم معلا: إنه لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف المجلس ما لم يكن مستقلاً مالياً وإدارياً، مشيراً إلى أن الصلاحيات لما تنزل مركزية حتى تاريخه، وأنه لا يوجد أي شيء على أرض الواقع يمكنه أن يحسن العمل أو يطوره، وحتى في مجال الترخيص للمنشآت والعقارات فما يطبق بالعاصمة دمشق يطبق بحماة وأريافها!

وتمنى معلا أن يخرج هذا اللقاء الحواري بمخرجات تنفع المواطنين في كل مناطق المحافظة، وتفيد المجتمع المحلي لكل وحدة إدارية رغم أن الإمكانات بسيطة.

وتضمن برنامج اللقاء الحواري ٦ محاور أساسية، بحيث تناول المحور الأول المشاركة والمسؤولية المجتمعية، التي تتضمن مدى مشاركة الفئات المختلفة من شرائح المجتمع المحلي في عمل الوحدات الإدارية ومجالسها، وأشكال تلك المشاركة، (نقابات، اتحادات، منظمات، غرف التجارة والصناعة... إلخ والأوجه المتبعة في تحقيق الشفافية في نشر المعلومات وأشكال توسيعها.

في حين تناول المحور الثاني الصلاحيات، وتضمن هل الصلاحيات الإدارية ومجالسها المحلية توفر إمكانية تأمين متطلبات وتطلعات الوحدات الإدارية ومجتمعاتها المحلية نحو التطوير والتنمية المستدامة والمتوازنة، كما تضمن أشكال تطوير وتوسيع تلك الصلاحيات بما يحقق خدمة المجتمع المحلي وتطوير وتمكين الوحدة الإدارية ومجلسها المحلي.

بينما كان المحور الثالث بعنوان التمكين والاستقلالية، وتضمن مدى الاستقلال المالي والإداري وأشكال تمكين الوحدة الإدارية ومجالسها وزيادة عائداتها، والقانون المالي ومصادر التمويل، والاستثمارات المحلية والمشروعات التنموية، والتشاركية.

أما المحور الرابع فتضمن الحديث عن المخططات التنظيمية، وجاء فيه: المخططات التنظيمية بين الواقع والمأمول، والحفاظ على الهوية البصرية، والتعديلات في المخططات التنظيمية، ومحاور السكن العشوائي، ومخالفات البناء، في حين تضمن المحور الخامس الرقابة ودور المجتمع المحلي ودور الإعلام في الرقابة والتحسين والتطوير ومنعكساته على عمل الوحدات الإدارية ومجالسها وهل يُؤدى ذلك الدور بموضوعية، والرقابة الشعبية والرسمية.

وتضمن المحور الأخير الموارد الطبيعية والزراعية وأشكال الحفاظ على الموارد الطبيعية والمناطق الخضراء والزراعية والحراجية، وأشكال تنظيم الأنشطة المختلفة بما يحقق التنمية المستدامة.

١٧٧ وحدة إدارية وملاكاتها الإدارية لم تتغير منذ إنشائها

المتضرر الأكبر العمل الخيري

«التجارة الداخلية» ترفع دعم الخبز عن جمعيات خيرية للأيتام والعجزة

حلب- خالد زنكلو

رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدعم عن الخبز التمويني لدور العبادة والجمعيات الخيرية، ما أثار استهجان القائمين على العمل الخيري وداعميه بصفتهم المتضرر الأكبر من القرار، في ظل الظروف الاقتصادية البائسة التي تعاني منها شريحة واسعة من السوريين.

وكانت «التجارة الداخلية» استثنت في حزيران من العام الماضي الخبز التمويني من قائمة موادها المدعومة لجميع الجمعيات الخيرية، بما فيها الجمعيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، ما فرض عليها شراء ربطة الخبز بـ١٢٥٠ ليرة سورية بدلاً من ٢٠٠ ليرة، حينها.

وشمّرت الوزارة عن ساعديها مجدداً لمنازلة جهات العمل الخيري، الحلقة الأضعف اجتماعياً واقتصادياً، وأوعزت في كتاب الوزير محسن عبد الكريم إلى مديرياتها وإلى المؤسسة السورية للمخابز بتاريخ ٧ الجاري بتعديل سعر ربطة الخبز التمويني لجميع البطاقات الإلكترونية الممنوحة لدور العبادة والجمعيات الخيرية من السعر المدعوم إلى السعر المستبعد من الدعم، مشيرة في كتابها إلى التعليمات رقم ٢٠٥ لعام ٢٠٢١، التي أجازت في المادة ٥ منها تأمين مادة الخبز لهذه الجهات.

وأرفق كتاب الوزارة صورة إلى المؤسسة السورية للمخابز «للاطلاع وتوجيه من يلزم لتنفيذ ما ورد وإيقاف جميع الموافقات الورقية للجهات المذكورة لحين حصولها على البطاقة الإلكترونية بالسعر المستبعد من الدعم أصولاً».

وبينت أن قرار «التجارة الداخلية» الجديد ستلحق تبعاته السلبية بالعديد من الجهات، ومنها دار المسنين ودار اللقطاء وجمعية رعاية المسجونين وطلاب المدارس الشرعية، وجمعيات خيرية أخرى تقدم الخبز لنزلاء المبيت لديها، الأمر الذي يستوجب المزيد من النفقات في ظل الضائقة الاقتصادية الخانقة والظروف المعيشية الصعبة للغاية.

وغمزت من دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي تتبع لها الجمعيات الخيرية، والتي يفترض أن تدافع عن الجمعيات في ظل ضعف إمكانياتها وإطلاقها وعوداً بتحسين واقع عملها وتوفير مستلزماته، بصفتها مؤسسات تنموية تستلزم الدعم لا حجبه.

مصادر في جمعيتي دار الأيتام ودار العجزة بحلب طالبت عبر «الوطن» وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالرجوع عن قرارها «الذي يضيف إلى معاناة الجمعيات الخيرية معاناة جديدة بتأمين الخبز التمويني بالسعر الجديد، متفلتاً أعباء المتبرعين للجمعيات والقائمين عليها».

وقالت المصادر: إن حصة الأيتام في كل من الجمعية الخيرية الإسلامية والمبرة الإسلامية ومشروع «ملاذ» تبلغ وحدها ٣٠٠ ربطة خبز يومياً «ارتفع سعرها بمقدار ٣٠٠ ألف ليرة يومياً بالسعر غير المدعوم، ما يحملها عبئاً إضافياً، مع أن العمل بمجمله خيري»، ولفتت إلى أن القرار شمل الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية،